واشنطن بوست: سياسات ابن سلمان المتهورة قوضت خطة 2030



التغيير

رأت صحيفة الأمريكية أن محمد بن سلمان الذي أطلق رؤيته التطويرية في 25 إبريل 2016 لبلاده النفطية تحت عنوان رؤية 2030 باتت في خطر وانهيار نتيجة سياساته المتهورة.

واستعرضت الصحيفة الأمريكية السياسات الطائشة وغير المحسوبة لبن سلمان التي أودت ببلاده إلى الهاوية والانهيار حتى أن رؤيته الشخصية المستقبلة 2030 ذهبت ضحية سلوكياته المتهورة.

وتطرقت الصحيفة إلى سياسات ابن سلمان المتهورة كحرب النفط مع روسيا، وفشل أوبك وروسيا في الاتفاق على تمديد تخفيضات إنتاج النفط طويلة الأمد ما دفع الرياض للإعلان في 6 مارس أنها ستمزق الصفقة بالكامل. وبدلاً من خفض الإنتاج ، ستعكس المملكة مسارها وتزيد الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً.

إذا لم يكن ذلك كافياً، فقد ادعى السعوديون أنهم سيزيدون الطاقة الإنتاجية الإجمالية إلى مستوى لم

يسمع به من قبل وهو 13 مليون برميل يوميًا. وانخفضت أسعار النفط الضعيفة بالفعل على الفور بأكثر من النصف. وصل النفط إلى أدنى مستوى له في 18 عامًا وهو ما يزيد قليلاً عن 20 دولارًا في 18 مارس بعد خمس سنوات غالبًا فوق 50 دولارًا ، وما يقرب من عقد حول 100 دولار.

جعلت استراتيجية النفط السعودي المراقبين يتساءلون عما إذا كانت حرب الأسعار هذه تشكل خطرًا كبيرًا على المملكة ودول الخليج الأخرى. هنا لماذا؟ وإلى أي مدى سيؤثر انخفاض أسعار النفط في المملكة على جيرانها؟.

إن "حرب الأسعار" هي أداة فظة، والسلاح الرئيسي الذي تمتلكه المملكة تحت تصرفها لإعادة الانضباط بين منتجي النفط في العالم. يؤدي تكثيف إنتاج النفط إلى انخفاض الأسعار مما يضر المنافسين مثل روسيا ومنتجي النفط الصخري الأمريكي.

كما أنه يبعث برسالة تذكير بأن مكانة الرياض باعتبارها المنتج الأقل تكلفة في العالم تعني أن جميع المنتجين المنافسين يعتمدون إلى حد ما على نِعم مملكة آل سعود الجيدة لحصتهم في السوق.

هل يمكن لهذه الخطة أن تأتي بنتائج عكسية، مما يؤذي جميع منتجي النفط؟ لقد عانى العالم من حرب أسعار قصيرة في عام 2014 ، وحرب مدمرة في عام 1986 أجوف كل مدينة نفطية من باكو إلى بيكرسفيلد.

وقالت الصحيفة الأمريكية: تأتي حرب أسعار 2020 في خضم أزمة اقتصادية عالمية أثارها جائحة فيروس كورونا. لقد قلص الوباء بالفعل الطلب على النفط بمقدار عشر، حوالي 10 مليون برميل في اليوم. ومع انتشار الفيروس من المحتمل أن ينخفض استهلاك النفط أكثر. يبدو إطلاق حرب أسعار في هذه الظروف غير مسؤول في أحسن الأحوال.

وتبقى الأنظمة الاستبدادية في الخليج في السلطة من خلال توزيع أرباح النفط لشراء دعم شعوبها. عندما تنخفض أرباح النفط، ينخفض الإنفاق الحكومي، بما في ذلك مزايا الرعاية الاجتماعية التي تعوض نقص المشاركة السياسية. وأطيح بحكومات الدول الأعضاء في أوبك إندونيسيا وفنزويلا بسبب الانتفاضات التي تلت الصدمات النفطية.

يعد هذا أكبر انهيار لأسعار النفط منذ عقود. قد لا يكون هذا رائعًا للاقتصاد الأمريكي.

كان المستبدون في الماضي يستجيبون أحيانًا للسخط من خلال السماح بزيادة طفيفة في المشاركة الديمقراطية. لكن في أعقاب انتفاضات الربيع العربي عام 2011 ، تشعر الأنظمة الخليجية بالتهديد الشديد لفتح المجال السياسي.

في جميع أنحاء الخليج، ازداد القمع منذ الانتفاضات العربية وانتشار (داعش) قفزت درجة "الإرهاب السياسي" في المملكة من المستوى 3 في 2011 إلى المستوى 4 في 2018 – تمثل الدرجة 1 سيادة القانون الآمنة ؛ تشير الدرجة 5 إلى القمع الحكومي غير المحدود.

وبالمثل ارتفعت الإمارات العربية المتحدة من 1.5 مجانية نسبيًا في 2011 إلى 3 قمعية أكثر بكثير في 2018. من بين دول النفط العربية بقيت الكويت فقط ثابتة، بينما شهدت قطر زيادة في القمع لمدة أربع سنوات تم تخفيفها منذ ذلك الحين.

قد تؤدي الندرة الأخيرة في عائدات النفط إلى إثارة السخط الشعبي – الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تفاقم هذه النزعات القمعية. الخطر الكبير، بالطبع ، هو أن القمع – أو الحرمان – يمكن أن يؤدي إلى احتجاجات واسعة النطاق.

جاء القرار السعودي بخفض الأسعار وزيادة الإنتاج إلى جانب اعتقالات المنافسين لمحمد بن سلمان داخل الأسرة المالكة والجيش السعودي. وبينما قالت حكومة آل سعود إن الاعتقالات استندت إلى مزاعم فساد ربما كانت أيضا خطوة تمهيدية لحرب أسعار النفط التي تعد بإعاقة قدرة الحكومة على الإنفاق بشدة.

قد تكون الاعتقالات بمثابة تحذير للمتآمرين المناهضين للنظام، أو الفصائل الملكية المتنافسة أو أعضاء ساخطين من الجمهور السعودي بأن المعارضة لن يتم التسامح معها، وربما لتمهيد الطريق لمحمد بن سلمان لخلافة والده كملك.

تستجيب أودي العربية لكل من الاتجاهات طويلة المدى في أسواق النفط والخلافات الأخيرة داخل أوبك. في أوائل مارس، اقترح السعوديون في البداية تخفيضات من شأنها أن تجعل إنتاج النفط العالمي يتماشى مع تقديرات وكالة الطاقة الدولية التي توقعت انخفاضًا بنسبة 3 في المائة تقريبًا في الطلب على النفط طوال السنة التقويمية الكاملة بسبب الفيروس التاجي.

لكن روسيا، وحدها على ما يبدو بين أعضاء أوبك + ، رفضت الموافقة على تخفيضات الإنتاج الإضافية في

مملكة آل سعود. جادل صانعو سياسة النفط الروس متأثرين برئيس روسنفت إيغور سيتشين، بأن المزيد من التخفيضات ستطيل فقط انتهازية منتجي النفط الصخري الأمريكي، الذين كانوا يركبون حرية تخفيضات إنتاج أوبك + منذ عام 2016.

في كل مرة تمكنت تخفيضات أوبك من تعزيز أسعار النفط ، كان منتجو النفط الصخري الأمريكي يجلبون المزيد من النفط إلى السوق. جادل سيشين بأن الأمريكيين، المتعثرين بالفعل تحت مستوى 50 دولارًا للنفط يجب أن يضطروا إلى إجراء تخفيضات الفيروسات التاجية اللازمة. (هذه الإمكانية قيد الدراسة الآن في تكساس).

مع عدم رغبة روسيا في القطع، غيرت الرياض التروس بسرعة. لطالما أكدت المملكة أنها لن تتحمل عبء موازنة السوق بمفردها. وهذا يعني أن حرب الأسعار كانت مستمرة. وبدلاً من حماية الإيرادات ستحاول المملكة الاستفادة من الأسعار المنخفضة لاستعادة حصة سوق النفط التي استسلمت للصخر الزيتي للولايات المتحدة وغيرها.

يشهد العالم هذا النوع من الصدمات العرض والطلب في وقت واحد، لذلك هناك قدر كبير من عدم اليقين. الضحية المبكرة المحتملة هي رؤية 2030، والتي تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي بعيدًا عن الاعتماد على النفط. يتطلب هذا التنويع أرباحًا نفطية كبيرة لتمويل احتضان الشركات غير النفطية – ولن تكون هذه الأرباح متاحة إذا استمرت حرب الأسعار لفترة طويلة.

إذا ظلت أسعار النفط منخفضة، فسوف تعاني الحركة المناخية أيضًا. النفط الرخيص يعطل كفاءة الطاقة ويستبدل الوقود بالسياسة. عدد أقل من الناس على استعداد لدفع المزيد مقابل التقنيات النظيفة عندما يكون البنزين رخيصًا.

يمكن أن تكون الحرب قصيرة الأجل. قد تتراجع المملكة بعد أن أثبتت بنجاح رغبتها وقدرتها على صدمة السوق. لكن الصدمة ستكون قد أثرت بالفعل على الاقتصاد العالمي وعلى السياسات الإقليمية.